

وبسبب هذه المزايا التي تميز بها الصناعة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دوراً متميزاً في تحقيق عملية التنمية من خلال العوامل الآتية:- 1 . إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبياً في القطاع الصناعي تساهُم في تعجيل وتثْبِط نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى. ولهذا فإن الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل القومي. وكثيراً ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي، ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب قدرة القطاع المذكور على استيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا واستخدام المكثير.² كما أن الدول النامية تلجأ إلى التصنيع باعتباره أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل وتحقيق وظائف البطالة ولا سيما أن معدلات هو السكان تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة في العديد من هذه كما إن ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة يساهم في إعادة توزيع الدخول وتقليل ومعلوم أن الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد إلى التقليبات في مستوى الدخول ويؤثر وبالتالي على معدلات التنمية. لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي المشوه في معظم البلدان النامية ويحقق نوع من التوازن في الهيكل المذكور وكذلك في التشغيل، تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد قام أو سور أو الكدانية.¹ كما أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. وقد كانت اعتبارات ميزان المدفوعات مهمة جداً كمبرر في حينها لبني التصنيع المعرض عن الاستيراد.² وإضافة إلى ما تقدم فإن التصنيع يساعد على تحسين نسب (معدلات)³ التبادل التجاري، 3 . وأخيراً فإن التصنيع يلعب دوراً إيجابياً في التطور الحضاري للبلد ويعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي،